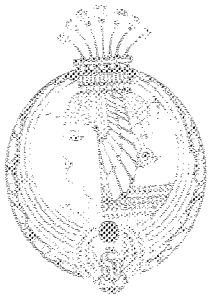

بنك مصر
BANQUE MISR

الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر

مايو ١٩٢٠ – مايو ١٩٣٥

خطبة

حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا

نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضو مجلس إدارته المنتدب

الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر

من ٧ مايو سنة ١٩٢٠ الى ٧ مايو سنة ١٩٣٥

خطبـــــــة

حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا

نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضو مجلس إدارته المنتدب

بسم الله الرحمن الرحيم

سيداتي : سادتي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ، فأنا نشكركم جزيل الشكر على تشريفكم هذا المكان للاحتفال بهذا العيد المجيد من أعياد بنك مصر المباركة بإذن الله .

ففي مثل هذا اليوم السابع من شهر مايو سنة ١٩٢٠ — بُشِّرَ الناس بميلاد بنك مصر وأُضيف إلى تاريخ النهضة المصرية ، صفحة جديدة لتسجيل هذا الحادث التاريخي السعيد .

وها نحن أولاء قد اجتمعنا اليوم لنحتفل بمرور خمسة عشر عاماً على « بنك مصر » بل على قيام هذه الأمنية التى أصبحت حقيقة واقعة والتى كانت تتردد من قديم بين الأمانى والأحلام .

ولسنا نحن الذين نحتفل هنا بهذا العيد فقط ، بل إنا لمتأكدون أن الأمة كلها فى كل مكان ، تشاركنا بقلوبها فى هذا الاحتفال .

ولا غرو ، فهذا العيـــــد هو فى الحقيقة عيدها . وهذا المجد هو فى الواقع مجدها .

ومن أحق بالعيد ، أيها السادة ، من صاحب العيد . . . ؟!

***

ســادتى :

إن خمســة عشر عاماً ، تمر تباعاً ، على بنك صميم فى مصريته ، لم يألف المصريون مثله من قبل — لعُمر ليس بالقليل .

بل إن مرور هذا الزمن ، على عمل منا دليلٌ حىٌّ على قوة هـذا العمل ومتانته ، وبرهان ساطع على ثباته وحيويته ، بل وضرورته . . . !

وبنك مصر الذى أنشىء للمصريين جميعاً ، ولخدمة المصريين جميعاً ، قد برهن طوال حياته على أنه عمل نافع ثابت الدعائم متين الأساس . وبرهن أيضاً على أنه قوة مصرية ، كانت كامنة فى القلوب والخواطر ، فأظهرتها الأمة بالعزيمة والثبات وإنكار الذات .

وبرهن كذلك على أنه ضرورة لم يكن من وجودها بدٌ لاشباع حاجة كانت تحس بها الأمة . ولم يكن عنها محيد ، لتصوير الناحية الاقتصادية ، بعد أن ظلت صدراً من الزمان ، عاطلة عن التصوير والبيان .

وإن أمتنا التى عملت قديماً للخلود ، وكتبت لها البقاء فى سجل الأبد ،

وتاريخ الانسانية طفل وليد .... أمتا هذه ، ليس كثيراً عليها أن تحفظ على مر الدهور وتعاقب العصور ، هذا البنك ، الذى وُلد ، ودرج ، وشب فى حجر نهضتها المباركة ، لتحتفل بأعياده المختلفة عيداً بعد عيد ، وليكون أبدَ الحياة مثابةً للناس وأمناً يوالونه بالعطف ، والرعاية ، والاقبال ، والتأييد ، ويواليهم دائماً بالخدمة الصادقة ، والنصيحة الخالصة ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ... !

* * *

أيها السادة

كان تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ مفاجأة أدهشت الجميع ، وأقبل بعضهم على بعض — من فرط ما دُهشُوا — يتساءلون عن مستقبل هذا المشروع ، وعن كفاية الذين يتولون أموره ، ويهيمنون على شئونه ، وعما إذا كان من المستطاع استعمال لغة البلاد فى أعماله ، أو أن يجد حاجته من أبناء الأمة الذين يستطيعون أن يحملوا أعباءه بسهولة ، وعن مدى تأثيره فى الناحية الاقتصادية المصرية ، وعن مبلغ حظه من التوفيق فى إنشاء فروعه فى الداخل والخارج واتصاله مع أمثاله هنا وهناك .

وتلهف الناس فى كثير من الاهتمام على ما عسى أن يكون الرد على أمثال هذه الأسئلة ، فما كان جوابُ البنك إلا أن قال : —

« هاؤمُ اقرأوا كتابيَه ، ثم احكموا بالعدل والقسطاس المستقيم ... »

* * *

ونحن إذ نتحدث بنعمة الله علينا ، لانرى أبلغ فى التدليل على توفيق الله الذى والى به البنك والقائمين بأمره ، خلال هذه الفترة السعيدة من حياته — إلا أن نعرض على مسامعكم ما كان المؤسسون قد ارتضوه وأقروه

برنامجاً للبنك منذ سنة ١٩٢٠

جاء فى برنامج البنك « أنه يعمل كل ما يعمله بنك تجارى مثله لا فرق فيمن يعامله بين أن يكون مصرياً أو غير مصرى فالمصرية لم تشترط إلا فى رأس المال للأسباب التى أوضحناها ، أما فيما عدا ذلك فأبوابه مفتوحة لكل عميل . »

* * *

« وأن فى البلاد أموالا كثيرة مخزونة ومعطلة وظيفتها فى الأصل التداول بين الناس ولها فى كل حركة بركة ، وفى كل دورة ربح لرابح . ففى خزنها وقوف هذه الحركة وضياع لهذا الربح والفائدة التى تعود على البلاد من زيادة أرباح بنيها فضلا عن تعرض هذا المال للضياع بالسرقة أو الحريق أو ما أشبه . »

* * *

« وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها فى بلاد غير البلاد لو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافاً مضاعفة ولكان ذلك عاملا قوياً على إصلاح حالنا الاقتصادية . وإيجاد الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب . »

* * *

وأن البنك « سيشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها . وبالجملة يعمل على أن يكون

لمصر صوت مسموع فى شئونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها . »

***

« وسيؤدى بنك مصر لجميع عملائه كل الخدمات المالية . وسيعمل بالاتحاد مع حضرات التجار على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية وغيرها للدفاع عن مصالح أعضائها ودرس أنجع الطرق لترقية شئونهم . »

***

« وسيعمل على بث روح العمل والتعاون والتضامن والنظام فى الشبيبة وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم والحث على وضع أساس التربية الاقتصادية العملية فى البلاد وجعل تعليم الحساب والنظام الحسابى أساساً فى مناهج التعليم فيها . »

***

هذه خلاصة برنامج البنك . .

فهل قام بنك مصر بجميع ما وعدكم به فى مدى الخمسة عشر عاماً الماضية؟

إننا نترك لحضراتكم وحضرات عملاء البنك الجواب على ذلك .

ونظن أنه لايخرج عن أن بنك مصر قد أبلغ الرسالة وقام بواجبه خير قيام بقدر ما استطاع .

ولا نذهب بعيـــداً فأمامكم تقارير البنك السنوية التى أحاطت بكل الأرقام والاحصاءات الدالة على مدى تقدم البنك ومبلغ ماقام به من خدمات للزراعة والصناعة والتجارة والتعاون .

ومن هذه التقارير يتضح لكم أن بنك مصر أصبح يحتل المكان الأول بين البنوك التى ترد باسمها الأقطار فى الاسكندرية . كما أصبح الأول —

بعد البنك الأهلى المصرى — بالنسبة لمقدار الودائع والأمانات .

ومع ذلك فها نحن أولاء نتقدم إليكم ببيان ما تحقق بالفعل من برنامج البنك ، فهو محور الحساب بيننا وبينكم . أو هو فى الحقيقة ، وفى لغة البنوك (جانب منه) من هذا الحساب . أو . . . الأصول التى تكون هذا الحساب .

وأحب شىء إلينا وإليكم ، بلا شك ، . . . . مراعاة الأصول . . !!

رأس المال والودائع

بدأ بنك مصر صغيراً ، كما يبدأ كل شىء .

فقام فى عام ١٩٢٠ برأس مال متواضع قدره ثمانون ألف جنيه .

ثم سجلنا مغتبطين ، فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ وصول رأس المال إلى نصف مليون جنيه . كما سجلنا مغتبطين أيضاً ، فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بلوغه المليون الكامل .

وقد بلغ عدد المساهمين فى البنك ٩٣٥٦ مساهماً فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ بعد أن كان ١٢٦ مساهماً فى السنة الأولى .

وبلغت قيمة الأرباح التى وزعت للساهمين مدى الخمسة عشر عاماً ٨١٤٩١٦ جنيهاً خص السهم الواحد منها منذ سنة ١٩٢٠ مبلغ ٤ جنيه و ٤٣٠ مليم أى بنسبة ١١٠ ٪ من قيمة السهم الاسمية وهى أربعة جنيهات .

هذا عدا احتياطات البنك المقتطعة من أرباحه وقد بلغت فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ كما يأتى : —

جنيه مصرى	جنيه مصرى	
	٢٧٥٧٣٢	احتياطى قانونى
	١٨٠٠٠٠	« فوق العادة
	٢٣٥٠٠٠	المال المخصص لتأسيس وإعمار الشركات الصناعية والتجارية
٧٩٠٧٣٢		

خلاف مبلغ ٥٠٦٣٢ قيمة المجموع المرحل من الأرباح للسنوات المقبلة

وإذا أردنا تقدير رأس مال البنك على حقيقته ، يجب ألا نغفل شهرة البنك فى مصر وغيرها . ومقدار تأثيره فى المحيط المصرى المالى . وقيمة كلمته المسموعة فى كل مكان . وعظم الثقة التى منحتها له الأمة ، حكومة وشعباً . وكذلك رضا الجميع عن أعماله وجهوده المختلفة — فان كل هذا له قيمته ، وله تأثيره ، وله وزنه . عند ضبط رأس مال البنك على وجهه الصحيح .

وإذاً فلا يصح أن نعتبر رأس المال مليوناً واحداً من الجنيهات وهو فى الحقيقة أضعاف مضاعفة .

إنه يربو فى غير مبالغة على عشرات الملايين . . . !

***

أما الودائع فقد كان أمرها ملحوظاً بعناية عند إنشاء البنك . وكان الاكثار منها هو اعتمادنا فى تحقيق ماتصبو إليه من إصلاح اقتصادى شامل .

ونحن نحمد الله على أن الودائع قد انهالت على البنك من جانب الأفراد ، ثم من جانب الحكومة لحسابها ولحساب مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والخصية ولحساب السلف الصناعية والجمعيات التعاونية الزراعية .

وبعد أن كانت هذه الودائع فى نهاية سنة ١٩٢٠ مبلغ ٢٠٠ر٩٦٠ جنيهاً اطردت الزيادة سنة بعد أخرى حتى بلغت عام ١٩٢٧ أكثر من خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فى نفس الوقت الذى بلغ فيه رأس المال مليوناً واحداً من الجنيهات .

واستمرت الودائع تزداد وتزداد ، ثم تنهال وتنهال تحمل معها ثقة أصحابها من الأفراد والهيئات . فى إدارة البنك وأنظمته وإنتاجه — طوال

الخمسة عشر عاماً الماضية حتى لقد بلغت فى نهاية عام ١٩٣٤ أكثر من ١٠ ملايين جنيه بخلاف ودائع صندوق التوفير التى بلغت فى نهاية السنة المذكورة مبلغ ٨١٠٫٠٠٠ جنيه .

ونحن لانشك ، وأنتم كذلك ، فى أن معانى الثقة كلها ، والثقة العظمى الغالية ، تظهر بوضوح وجلاء بين هذه الأرقام .

***

قلنا إن بنك مصر بدأ صغيراً كما يبدأ كل شىء . ولكنه ما زال يتدرج فى النمو والاتساع رويداً رويداً وانتشرت فروعه فى الأقاليم حتى زاد عددها عن العشرين فرعاً ومكتباً وحتى امتلك داره الحالية ودوراً وشوناً أخرى فى الاسكندرية والأقاليم

كان البنك ، أول نشأته ، قد استأجر داره الأولى بشارع الشيخ أبى السباع . وما زلنا نوسعها تبعاً لزحام الأعمال وازدياد الموظفين باستئجار بعض المحال المجاورة حتى رأينا ألا بُدَّ من تهيئة مكان آخر يكون أوسع وأرحب . فاشترينا قطعة أرض بشارع عماد الدين مساحتها ١٥٣٧ متراً مربعاً وبنينا فوقها داراً لأعمال البنك وبعض الشركات ، مؤلفة من ست طبقات انتقلنا إليها فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٧ بعد إن احتوت الدارُ الأولى طفولةَ البنك سبعة أعوام سوياً . .

ثم لاحظنا أن اتساع الأعمال يسبق بل يفوق ما يتوقعه الظن ويطوف بالخيال فرأينا أن نأخذ عدتنا ونحتاط لحاجة الحاضر القريب والمستقبل البعيد فتعاقدنا مع وزارة الأوقاف على استبدال الأرض الواقعة خلف عمارة البنك والبالغة مساحتها ٢٦٤٨ متراً مربعاً . وشرعنا فعلا ، ولم نزل ، فى تنفيذ الضرورى من التصميم الموضوع لتوسيع الدار — ذلك التوسيع الذى سيجعل

الصناعة والتجارة .

ومصر كانت ولا تزال فى حالة بدائية . غشاها ما غشى من ليل الظروف والمحن . وظلمات الجمود والركود ، فظلت واقفة فى أول الشوط ، معصوبة العين ، لا تدرى أىّ طريق تسلك مع السالكين ، حتى سبقها السابقون وتركوها وحيدة فى ذيل المتأخرين .

ولقد هال «بنك مصر» بلاشك ، يوم بدأ حمله ، ألا يجد — فى الأرض أو فى السماء ، وفى البر أو البحر — أثراً لعمل مصرى صميم ، إلا النادر ، يدرأ عن الأمة سخرية الساخرين . . .

وكيف كان ميسوراً أن يجد ذلك ، وبلاغ كل عمل رجال ورءوس أموال . . . ؟

أما الرجال — رجال الأعمال — فان التعليم العام ظل بعيداً للأسف عن تخريج أمثالهم إلا من وهبهم الله الاستعداد الفطرى لذلك . وأولئك قليـــل !

وأما المال ، فان أغنياءنا أيضاً ظلوا منكمشين عن المجازفة بأموالهم فيما يهم البلاد .

كذلك ظل أبناؤنا محرومين من المران على أعمال البيوت المالية والشركات المختلفة الأجنبية ، بالرغم من كرم الضيافة التى سارت عليها بلادنا بكل سذاجة منذ عهد طويل .

فكان لزاماً على بنك مصر أن يظهر فى الميدان . وأن يبدد هذا الظلام الذى اكتنف الأمة ، وأحاط بمرافقها من كل ناحية . وأن يعمل ، أولا ، على أن يستحوذ على « الثقة » ، وهى ملاك كل أمر ، تمنح ولا تغتصب . وأن يجتذب إليه فريقاً من شباب البلد يُرَبَّى فيهم الكفاية الشخصية . وملكة

القدرة على القيام بأعماله الجديدة باللغة العربية التى كانوا يحسبونها عقبة فى سبيل البنك — حتى إذا هم أن يقف وحده على قدميه ، أخذ فى تحقيق مهمته الكبرى أو بالأحرى ، فى تنفيذ برنامجه القومى — وقد سبق تلخيصه — وهو يتكىء أولا وأخيراً على أن يقوم بكل شىء ، وأن يفعل للأمة كل شىء . وأن يسد ما استطاع النقص الظاهر فى مرافق البلاد الاقتصادية المختلفة . وأن ينير الطريق ويفسح السبيل لاخوانه فى الوطنية . وأن يحمل الأمة على جناح السرعة لكى ينهض بها وأن يخطو وإياها خطوات واسعة ليعوض عليها ما فاتها من الزمن سدى . . . وهو اليوم يفخر بأنه انتهى من عامه الخامس عشر وبه من الشبان المصريين المتدربين ٦١٦ بعد أن بدأ فى مستهل أعماله بعشرين فقط .

* * *

نعم ، أيها السادة ، لم نرض أن يكون بنك مصر ، مجرد بنك كالبنوك الأجنبية الكثيرة فى البلد . وهى بنوك تستوحى فى الغالب سياستها من أمهاتها فى الخارج .

ولقد رأى « بنك مصر » العبء الذى تركته هذه البنوك فادحاً وثقيلا . ولكنه لم يتردد فى أن يحمله ، فحمله وحده بشجاعة وأمانة معتمداً على الله الذى يجزى النية الصالحة بما هى أهله ، والذى لا يضيع أجر من أحسن عملا . . .

وسرعان ما لاحت للبنك تباشير النجاح ، وصادفه التوفيق . وطالعه الحظ الحسن . فثبّت الله أقدامه . وعبّد الطريق أمامه . والتفت لحاجات الأمة يصورها فى صور شركات مساهمة مصرية . واحدة إثر أخرى مستقلة عنه فى رأس المال وفى الادارة تحمل جميعاً اسم « مصر » برّا بوعده ،

ووفاء بعهده .

ولم يكن للبنك مفر من « الاسراع » فى تأسيس المشروعات الهامة الضرورية . لا سيما وعصرنا الحاضر عصر « سرعة » بكل ما يحتمل معنى هذه الكلمة .

وقد يكون هناك بعض الذين يخشون هذه « السرعة » التى جرى عليها البنك فى تأسيس مشروعاته . ولكن أمثال هؤلاء لا يلبثون أن يقتنعوا بأن استمرار تطفل الأمة على موائد غيرها يعرض كرامتها للتجريح الأليم .

لقد كان من الخير ، فيما نعتقد ، أن نسارع إلى عمل شىء من صنع أيدينا ؛ وقد وفقنا الله فى ذلك . فكان لنا فى هذه الفترة القصيرة — فترة الخمسة عشر عاماً — أن ركز البنك — فى السهل والجبل ، وفى الشرق والغرب ، وعلى الماء ومتن الهواء — علم البلاد . . . . يخفق تحت الشمس باسم بنك مصر وشركات مصر . بل باسم « مصر » كلها بعد أن طال احتجابه بين الظلام عهداً طويلا .

ومهما يكن من شىء فان « السرعة » التى قد يأخذها على البنك بعض الناس ، قد آتت أكلها باذن ربها ، واتضح من نتائجها الكبرى أن البنك قد نجح نجاحاً لا شك فيه . حتى ليمكننا أن نقرر باطمئنان أنه لم يعش فقط هذه الخمسة عشر عاماً التى نحتفل اليوم بمرورها ، بل إنه قد عاش فى الحقيقة وعلى أقل تقدير خمسين سنة ؛ إذا قدرنا ما قام به من الأعمال . . . . !

وهذه شركات مصر ماثلة أمامكم نستميحكم أن نسرد أسماءها عليكم — وإن كانت هذه الأسماء قد أصبحت من الشهرة والذيوع بحيث تجرى على كل لسان وهى : —

	الشركة		الشركة	
١	مطبعة مصر	٨	شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٣٧
٢	الشركة المصرية لصناعة الورق	٩	« للكتان	١٩٣٧
٣	شركة مصر لحليج الأقطان	١٠	« لتصدير الأقطان	١٩٣٠
٤	« للنقل والملاحة	١١	« للطيران	١٩٣٧
٥	« للتمثيل والسينما	١٢	« لمستحضرات التجميل	١٩٣٤
٦	« لنسج الحرير	١٣	« للملاحة الجوية	١٩٣٤
٧	« للغزل والنسج	١٤	« للسياحة	١٩٣٤

وقبل أن نتكلم على هذه الشركات — كلٌّ على حدة — نبادر فنرجو أن يرسخ فى الأذهان ، أن البنك لم يفاجئ مساهميه ومودعى أموالهم فيه ، بتأسيس هذه الشركات والاشتراك فى رءوس أموالها وتعهدها بالمال والاشراف على إدارتها وأعمالها حتى تنمو وتترعرع ، ويشتد ساعدها ، وتؤتى أكُلَتها ثمراً جنياً . بل إن البنك قد فصّل كل ذلك فى خطاب افتتاحه سنة ١٩٢٠ ووعد بذلك كله . ولقد صدّق البنك وعدَه وبرّ به ، ولا يزال كذلك حتى يستكمل أقصى حاجات البلاد ويحقق باذن الله كل أمانيها .

والمساهمون الذين اشتركوا فى رأس مال البنك ، والمصريون الذين أودعوا أموالهم فيه يعلمون أن أموالهم تقوم بدور هام تحت إشراف مصرفهم فى إحياء وتنمية وتأسيس المشروعات التى تهم الأمة . وإنهم لا بد منتظرون جنى الربح دون أن يتعجلوه قبل أوانه .

***

ونعود الى تأسيس الشركات ـ فنذكر أيضاً لحضراتكم بكل سرور أن

تجربة اللغة العربية ـ وهى لغة الدولة الرسمية ، بل ولغة كتاب الله العزيز الحكيم ـ قد نجحت فيها نجاحاً باهراً كما نجحت تماماً فى أعمال البنك .

وأن تجربة جعل الأسهم ، فى البنك والشركات ، اسمية لا يملكها إلا مصريون ، قد ظهر أثرها الطيب ونفعها الأكيد .

ويمكننا أن نقول إن هاتين التجربتين لم يكن العمل بهما إلا كالوحى أو الإلهام ، وهو ما نرفع من أجله أكف الضراعة لله حمداً وشكراً .

وبهذه المناسبة يسرنا أن نذكر أيضاً ـ والشىء بالشىء يذكر كما يقال ـ أن تقريراً كان قد قُدِّم لنا ـ والبنك يجتاز فى خطوات الحول الثانى من عمره ـ يذكر فيه صاحبه ، وقد هاله بطء الاكتتاب فى رأس المال وبطء ورود الودائع ـ أن اللغة العربية قد فشلت فى احتمال أعمال البنك . وأننا إذا لم نستعمل لغة أجنبية ، وموظفين أجانب ، وإذا لم نجعل الأسهم ملكاً لحاملها يتداولها المصريون وغير المصريين ـ لإيجاد الثقة ـ فلا مناص من مواجهة الهزيمة فى وقت قريب ...!

وقد شاء الله أن نضرب بهذا التقرير اليائس عُرْض الحائط ، وأن نهمله فلم نقبله ولم نعمل به ـــ ذلك لأن الله يحب مصر حقاً ، فأراد أن يكون فيها بنك خالص لمصر والمصريين والله فعال لما يريد ...!

وانظروا ، أيها السادة ، إلى كيان البنك الآن ، ووازنوا بينه وبين كيانه لو عملنا بالتقرير الذى حدثناكم عنه .

ألا يكون اسمه ـــ لو بقى ـــ على غير مسمى ..؟؟

وهل كانت تبقى آثاره التى تشهدونها هنا وهناك ..؟؟

وهل كان هناك دافع لتأسيس بنك يعمل فقط نفس عمل البنوك الموجودة بيننا ؟ ويسير سيرها فينا مبنى ومعنى ؟

وفى خطبة افتتاح البنك سنة ١٩٢٠ الرد على هذا فقد جاء فيها :

نظن أنه إذا كان الغرض فقط هو جمع مال المصريين لعمل بنك بدون أخذ الحيطة اللازمة لعدم تحويل هذا البنك إلى بنك أجنبي يعمل كباقى البنوك ما وجدنا واحداً من المؤسسين يوافق على ذلك أو يرى ضرورة لتأسيس بنك كهذا . إنما يعوز مصر حقيقة بنك برأس مال أهلى يعمل لمصر ولمصلحة مصر . ولضمان ذلك لم يجد من فكروا فى تأسيس البنك سوى جعل الأسهم اسمية واشتراط بقائها بيد مصرية . ولهم أسوة حسنة بما يحصل فى البلاد الأخرى فى كل الأحوال التى يريدون ألا يتسلط فيها الأجنبى على مرافق البلاد الحيوية .

***

وبعد : فما ساعد البنك على تأسيس شركات مصر أنه كان يقتطع من أرباحه السنوية جزءاً ، حتى إذا تكوّن رصيد معقول ، اشترك مع القيورين من المصريين الذين يقرضون بلادهم قرضاً حسناً فى تأسيس شركة من الشركات .

فى سنة ١٩٢٢ بدأ البنك بتأسيس « مطبعة مصر » . لأنه رأى ، أول ما رأى . أنه ينفق آلاف الجنيهات فى كثير من الأدوات الكتابية كالدفاتر والمحابر والمطبوعات ، وخاصة طبع الأسهم والسندات فى مكان أمين ، وغيرها . وأنه وشركاته ، فى المستقبل ، سينفقون أضعاف ما أنفقوا فى الماضى فى هذا السبيل .

وأن الذى يربح من وراء ذلك . ليسوا أبناء مصر . . . فكانت المطبعة ، مع المكتبة التى أسستاها بجوارها ، هى الوسيلة التى ابتغياها لتسد هذا الفراغ الكبير وتحفظ فى البلد هذه المبالغ الكبيرة العظيمة .

وكان من وراء ذلك أيضاً أن أحدثت المطبعة فى فن الطباعة كثيراً من الرقى والتحسين حتى أصبحت تضارع أمهات المطابع فى أرقى البلاد .

ثم إن المطبعة نفسها حفزت القائمين بأمر البنك أن يفكروا فى تأسيس الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق لتكون لها مصدراً كبيراً من مصادر التغذية . وبعد أن استحضر الخبراء وقُتل المشروع بحثاً ودرساً تقرر تأجيله إلى فرصة أخرى حيث إن الأبحاث المتعددة دلت على أنه يحتاج إلى رأس مال كبير فرؤى أن ينصرف المجهود إلى إتمام بقية الأعمال الصناعية القائمة . ثم رأت الشركة تخفيض رأس مالها الى ٢٠٠٠ جنيه مصرى لتبقى قائمة قانوناً . أما باقى رأس المال فتماً لتعطيله رُدَّ إلى أصحابه . وذلك لأن شركة أخرى قد تأسست حديثاً لمثل غرض شركتنا فأحببنا أن نفسح لها الطريق حتى يعلم الجميع أننا لانبتغى أبداً أن نحتكر القيام بالمشروعات التى تحتاج إليها البلاد .

***

ثم اتجهنا إلى ناحية أخرى . وهى الناحية التى تتصل بأعظم محصول رئيسى ترتكن عليه البلاد — وهو القطن .

فأسسنا فى سنة ١٩٢٤ شركة مصر لحليج الأقطان .

وكان وابور حليج مغاغة هو النواة الأولى لتأسيس شركة مصر لحليج الأقطان التى أصبح لها مقام معلوم بين الشركات المماثلة .

وبارك الله فى هذه النواة . فتفرع منها ثمانية عشر محالج فى أهم مدن الوجهين القبلى والبحرى تحلج من القطن سنوياً أكثر من عُشْر المحصول المصرى أو حول مليون قنطار وهى جميعاً مجهزة بأحدث العدد والآلات .

***

ثم تأسست فى سنة ١٩٢٥ شركة مصر للنقل والملاحة ؛ وذلك بعد أن رأينا « القطن » قد حُلج ، وأصبح فى حاجة ، هو وبذرته ، إلى النقل للأسواق . وبعد أن سمعنا شكوى الجميع تتصاعد من غلاء أجور النقل بالسكك الحديدية .

وقد تكاثر والحمد لله عدد عملاء هذه الشركة ، نظراً لما تقوم به لحسابهم من أعمال التخليص والنقل والتأمين بأجور معتدلة على أسطولها المكوّن الآن من ٧٣ قطعةً على أحدث طراز .

ولقد نجحت شركتنا نجاحاً طيباً لولا سياسةٌ عتيقةٌ كان قد اتبعها بعض ولاة إدارة السكك الحديدية المصرية . وهى سياسة لا تتمشى للأسف مع سُنة التقدم ، بل ترمى إلى قتل منافسيها بأسلحة لا قِبَلَ لهم بها ، بل وترمى أيضاً ، فيما يظهر ، إلى تصفية الجو من مزاحميها حتى إذا خلا لها عادت سيرتها الأولى من التحكم ورفع الأجور . . ولكن هذه السياسة قد تغيرت نوعاً ما بسياسة أقرب للمعقول ، وإن كانت هى الأخرى سياسةً وقتيةً قد تتغير بتغير الأشخاص . والمصلحة العامة تريد سياسةً دائمةً توافق روح العصر ، وتتمشى مع مطالب الاقتصاد القومى الذى يستلزم حتماً أن تعيش وسائل النقل البرى والنهرى جميعاً .

وليس عدلا أن تتوفر الحياة فى مسائل النقل لمصدر واحد ، قد أصبح فى الحقيقة مصدراً عتيقاً ، دون أن توهب هذه الحياة أيضاً للوسائل الحديثة التى كانت عاملا مهما فى تخفيض أجور النقل والتى خلقتها الحضارة ، وابتكرتها المدنية لتقدم العمران ورفاهية الانسانية . . .

***

ثم كان تأسيس شركة مصر للتمثيل والسينما لتكون من الدعايات

القومية عن شركاتنا ومنتجاتها فتربط بعضها ببعض وتكون أيضاً وسيلة حسنة من وسائل الاذاعة عن مفاخر بلادنا ومظاهر تقدمها ومقدار نشاطها الانسانى فى كل نواحى الحياة مما لاذاعته تأثير مفيد ونفع عظيم .

ولا يخفى عليكم أن قوة السينما . وخاصة بعد أن أصبحت ناطقة ، تفوق فى الدعاية والاذاعة والاعلان أية قوة أخرى

وتأثير السينما ، فى هذه الناحية ، تأثير ناجع سريع . وقد فطنت الشركة لذلك . فأنشأت لها « استديو » مزوداً بأحدث الآلات والأجهزة ؛ وسيكون الأول من نوعه فى بلاد الشرق من حيث العظمةُ والفخامةُ وجلالُ الفن .

وقد زاره أخيراً أحد الخبراء الأجانب فأعجب به أيما إعجاب ، وشهد أن مدينة السينما (هوليوود) على عظمتها وفخامة منشآتها السينمائية لا تحوى « استديو » واحداً كهذا .

كما سيكون لهذا الاستديو نخبة صالحةٌ من الشبان الذين أوفدتهم الشركة إلى مناهل أوربا ليتزودوا من نبع هذا الفن الحديث .

***

ثم تأسست شركة مصر لنسج الحرير (عبد الفتاح اللوزى بك سابقاً) وهى أول شركة فى مصر تقوم بنسج الحرير الطبيعى نسجاً ميكانيكياً بدمياط ذات الشهرة القديمة بنسج الحرير .

ولعلكم شاهدتم وجربتم منسوجاتها البديعة المتينة ، وحازت منكم جميل الرضا والتقدير .

وبعون الله تعالى ستتم مسألة حل الحرير المصرى فيتم بذلك إتمام حلقة كانت تنشدها الشركة وتعمل لها جهدها منذ بعيد .

وقد انتهت ، والحمد لله ، التجاريب العديدة التى لم يكن للشركة بُدٌّ

منها . ودخلت الآن فى دور الاستغلال العادى الصحيح .

وقد أنشأت الشركة مصبغة كبرى فى حلوان ، مجهزة بأحدث العدد والآلات ، وهى تقوم بصبغ وتلوين الأقمشة الحريرية التى تنسجها بأصباغ وألوان زاهية وبديعة وثابتة .

***

بعد ذلك :

كان حريا بالبنك أن يفكر ويدرس مسألة غزل القطن ونسجه . فبحث هذا الموضوع من جميع نواحيه ، واستقدم من أجله الخبراء العالميين ، ووازن بين تقارير بعضهم البعض حتى إذا استيقن من النجاح أعلن للناس تأسيس شركة مصر لغزل ونسج القطن التى أصبح اسمها « شركة مصر للغزل والنسج » لأنها تغزل وتنسج ، بجانب القطن — الكتان ، وقريباً الصوف .

ووقع الاختيار على المحلة الكبرى لاقامة مصانع الشركة فيها بالنسبة لشهرتها القديمة فى النسج اليدوى . ولمزاياجوّها ووفرة اليد العاملة .

وقد كان معقولا — فى البلد الذى يزرع قطناً لامثيل له فى الدنيا ، والذى يعيش على حسابه منذ عشرات السنين — قد كان معقولاً أن يؤسس فى هذا البلد ، شركة للغزل والنسج لكى نُبقى ، ولو جزءاً يسيراً ، من محصوله الرئيسى ، نغزله ونسجه أثواباً تستر الجسد ، وتحمينا من قالة السوء ، وتدفع عنا حرية الساخرين .

ولقد نجحت هذه الشركة ، والحمد لله ، نجاحاً فاق كل مأمول ، حتى لقد شغلت المساحة التى قامت وتقوم عليها مصانعها أكثر من مائة فدان .

والشركة تقوم الآن بتوسيعات هائلة تضم إليها بعض المصانع حتى تكوّن فى النهاية ضاحية صناعية فيها كل العناصر التى تساعد على تقليل نفقات

الانتاج، بعكس ما لو كان كل مصنع قائماً فى جهة بعيدة عن المصنع الآخر مستقلا عنه كل الاستقلال.

وليس فى مصر، ولا فى غير مصر، شركة تحوى هذه المصانع مجتمعة فى أرض واحدة وتحت إدارة واحدة تشرف على ١٢٠٠٠ اثنى عشر ألف عامل يشتغلون مناوبة بالليل والنهار، وقد يصلون إلى عشرين ألف قريباً باذن الله.

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فتنازل بافتتاح مصنع غزل ونسج القطن افتتاحاً رسمياً فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ وطاف به جلالته وأعجب كثيراً بما رأى. وكان ذلك اليوم من أسعد أيام شركتنا وأسعد أيام حياتها إذ قلدنا فيه مولانا منة كبرى وشملنا برعاية نفخر بها فأنعم فى ختام طوافه برتبة الباشوية على حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا نائب رئيس مجلس ادارة البنك والشركة وعضو مجلس إدارتهما المنتدب فكان هذا الرضا العالى دليلا آخر على أن المجاهدين فى سبيل فكرة من الأفكار الانشائية الصالحة يلقون عاجلا من عطف المليك أمارات التأييد وآيات التشجيع مما يثبت القدم ويحفز الهمم..

أما مصانع الشركة فهى :—

(١) مصنع غزل القطن.
(٢) « نسج القطن.
(٣) « غزل الكتان.
(٤) « نسج الكتان
(٥) « الصباغة والتبييض.
(٦) « الطباعة.
(٧) مصنع القطن الطبى.
(٨) « الدوبارة والأحبال.
(٩) « الجوربات والفانلات.
(١٠) « الدانتلا والناموسيات.
(١١) « البطاطين.
(١٢) « الأصواف والأجواخ.

وأجمع كل من رأى مصانع المحلة على أنها أكبر وأفخم مصانع

فى العالم .

قال المسيو تونيس كبير وزراء بلجيكا السابق ، لو شيدت المصانع بأوربا مثل ما شيدت هذه المصانع بمصر لوفروا على أنفسهم كثيراً من القوانين الاجتماعية التى اضطروا الى سنها ابتغاء راحة العمال » .

وقد استهلكت الشركة جانباً من القطن المصرى يزيد مقداره سنة بعد أخرى فبعد أن كان ٢٢ ألف قنطار فى سنة ١٩٣١ إذا به قد بلغ ١٥٢ الف قنطار فى سنة ١٩٣٤ وسيصل إن شاء الله تعالى الى حوالى نصف مليون قنطار فى سنة ١٩٣٧ وما بعدها .

وكان إنتاج الشركة كما يأتى :—

نوع الانتاج	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
إنتاج الغزل بالرطل	١٧١٥٠٠٠	٤٧٩٤٠٠٠	٨٦٨٢٠٠٠	١٢٦٧٧٨٩٠
إنتاج النسيج باليارده	٤٨١١٠٠٠	١١٥٢٩٠٠٠	١٨٠١٢٠٠٠	٢٥٠٧٠٦١٢
إنتاج النسيج بالثوب	١٤٨٣٢٤	٣٩٩١٤٨	٦٢٠٨٠١	٨٧٧٦١٣

ولقد كانوا يقولون ، من باب تثبيط الهمم ، إن الجو فى مصر لا يلائم عملية الغزل وأن المياه فى مصر لا تساعد على إتقان الصباغة والتبييض . ولكننا تغلبنا على ذلك ووفقنا توفيقاً كبيراً .

أما الطباعة . فقد كانت فى الشركة ، أول الأمر ، بالطريقة اليدوية . ولكننا أعددنا الآلات اللازمة للطبع حتى يمكن أن يكون الانتاج عظيماً .

وكثيرون الآن من عامة المصريين — وخاصتهم — يلبسون لباسهم الداخلى والخارجى من صنع شركتنا ؛ وذلك للمتانة المتوفرة فى أقمشة الشركة

والكل ينتظر اليوم الذى يكفى فيه الانتاج حاجة الجميع . وما ذلك اليوم إن شاء الله تعالى ببعيد .

وإذا كنا نطلب المعونة لتشجيع شركتكم فاننا نطلبها لحماية الجمهور من الوقوع فى شرك الرخص المزيف الذى يجره إليه جهله التميز بين الطيب والخبيث . ولحماية الشركة من المنافسة غير المشروعة التى تلاقيها من يعملون على قتل هذه الصناعة الناشئة قبل أن تشب وترعرع .

وإن شاء الله ، بعد إتمام التوسيعات ، سيهيء بعضنا بعضاً بارتدائنا بذلات من الصوف صنع شركة مصر ، توفر علينا نقودنا ، وأيضاً ، كرامتنا . وتزدهى فيها الوطنية الحقة والرجولة الصادقة .

***

ثم تأسست فى سنة ١٩٢٧ ، شركة مصر لمصايد الأسماك . وغرضها القيام بتنظيم الصيد من البحار ، والبحيرات المصرية ، والنيل . وبتسهيل تناول السمك على الطبقة الفقيرة وعدم قصره على الطبقات الموسرة فقط .

وكان لا بد لهذه الشركة من دراسات وافية وتجاريب عديدة ، قبل أن تبلغ دور الاستغلال العادى الرابح الذى دخلت فيه الآن . .

ويلحق بهذه الشركة مصنع صناعة الأزرار بالسويس .

وها هى ذى منتجاته الجميلة من مختلف الأزرار تملأ السوق وتجد الاقبال العظيم .

***

وتأسست شركة مصر للكتان للقيام بعمليات الصناعة الكتانية من شراء الكتان قشاً وتعطينه ونفضه وغزله ونسجه وتجهيزه النهائى .

وقد ساعدَ وجود الشركة على إحياء هذه الصناعة الهامة التى كان لها

الصيت العالى فى البلاد المصرية وكادت أن تندثر لولا لطف الله وعنايته .

وقد رؤى إلحاق غزل ونسج الكتان بمصانع المحلة الكبرى ، وقصر شركة مصر للكتان على تجهيزه وبيعه شعراً إلى شركة مصر للغزل والنسج وإلى أوربا .

وأصبحت شركة مصر للكتان من هذه الوجهة أشبه بشركة مصر لحليج الأقطان بالنسبة لغزل القطن ونسجه .

ثم أسسنا ، بعد ذلك ، شركة مصر لتصدير الأقطان ، لزيادة تنظيم جهود المصريين فى تصدير الأقطان إلى الخارج بالاشتراك مع جماعة المسيو هوجو لندمان — مصدّر الأقطان المعروف — التى مارست هذا العمل مدة طويلة وأصبحت لها به خبرةٌ واسعة ، بعد أن رأينا حسن استعداد هذه الجماعة لتدريب المصريين فى هذا الميدان واقتناعها بحق المصرى فى مثل هذه الأعمال وقبولها تقديم صالح البلاد المصرية على أى صالح سواه .

***

ثم أسسنا شركة مصر للطيران بالاشتراك مع جماعة من نخبة الانكليز طابقت مشاربهم مشاربنا فيما تصدينا اليه من خدمة البلاد . وكان تأسيسها جديراً بينك مصر الذى عُنى بتنظيم شركات النقل النهرى والنقل البحرى . . .

ولم لا . وجوُّ بلادنا أبدعُ جوّ فى الوجود ، وصفاؤه الدائم يُضرب به المثل . . .

ولقد نجحت هذه الشركة .

وآية نجاحها أن نظمت خطوطاً جوية بين مصر وفلسطين بمجرد أن انتهت من تنظيم خطوطها فى داخلية القطر . كما أنها ستنظم خطوطاً للسودان والبلاد المجاورة .

وقد رأيتم الرحلات الجوية التى قام بها على وحداتها رجال بنك مصر إلى الأراضى الحجازية المقدسة مما كان له أثر بليغ فى النفوس .

وكان للشركة أثر بارز فى تكوين بعض شباب مصر بانشاء مدرسة للطيران فى القاهرة والاسكندرية .

وأملنا كبير أن تلقى الشركة من يهمهم أمر هذا العمل الحديث فى عالم النقل ، كل معونة وتشجيع حتى يمكنها الاستمرار فى عملها النافع وخدمتها العامة .

ثم تأسست شركة مصر لعموم التأمينات بالاشتراك مع شركتين من أقدم وأمتن شركات التأمين فى انكلترا وإيطاليا . للقيام بعمليات التأمين المختلفة سواء أكانت ضد الحريق ، أم الحوادث الطارئة ، أم السرقات ، أم ضد أخطار النقل فى البر والبحر والجو .

وغنيٌ عن البيان أنّ تأسيسها كان ضرورياً للتأمين على أعمال البنك وشركاته أيضاً فضلا عن الخدمات التى تؤديها للأفراد .

وليس غريبا أن يختص هذه الشركة كلُّ مصرى فيؤمن لديها على كل ما يهمه من الأنفس والثمرات بدل أن تتسرب أموالنا المصرية إلى حيث لا نستطيع الاستفادة بها .

ومما يسرنا ذكرُه أن الشركة قد أصابت حظاً كبيراً من النجاح وهى بعد لم تزل فى مستهل حياتها ، ذلك بأنها تسير على هدى من التوفيق بخطى سديدة وعلى أمل عظيم من رعاية الله .

***

ثم تأسست شركة مصر للملاحة البحرية . وأصبح لها ، فى مدى قصير ، أسطولٌ متواضعٌ مكوّنٌ من الوحدات الآتية : —

الباخرة النيل	: وهي للسفر بين مصر وأوربا	وحمولتها	١٣١٣٠ طن
زمزم	: لنقل الحجاج إلى بيت الله الحرام	«	١٤٩٠٠
الكوثر	: « « ومساعدة الباخرة النيل	«	١١٨٠٠
القسطاط	: للتجارة بين مصر ومختلف بلاد العالم	«	٨٢٥٠
عرفات	: « « « « « «	«	٧١٠٠

وذلك خلاف بضعة مراكب أخرى تستعمل للنقل الساحلي وعمليات الانقاذ.

ولا جدال في أن شركة مصر للملاحة البحرية رسالة مصر إلى الشرق والغرب. وأن على ساريات بواخرها ارتفع العلم المصري. بل ارتفع اسم «مصر» ودوّى في مختلف الأقطار.

وحسبنا أن نذكر أن وجود «شركة مصر للملاحة البحرية» وتعهدها بنقل الحجاج قد ساعد كثيراً على تأدية هذه الفريضة الشرعية. واستطاع الآن كل إنسان الى الحج سبيلا كما ساعد كثيراً على ترقية مجموعة الحجاج بسبب توفير أسباب الراحة والرفاهية حتى خرج للحج من كان يُقعِدُه عنه ما يعرفه أو يسمعه عن المتاعب والمشقات. كما عادت المجهودات التي قام بها رجال البنك في رحلات متعددة إلى البقاع المطهرة بأحسن الفوائد وأبدع الآثار على بلادنا وبلاد الحجاز..

وقد علمتم نبأ تلك الاعانة التي أقرها مجلس الوزراء للشركة في بحر الشهر الماضي تقديراً لخدمات الشركة ولتمكينها من الاستمرار عليها مما نقدم الشكر الجزيل عليه ونغتبط به كل الاغتباط.

***

ثم كان ختام الشركات التى أسسناها شركة مصر للسياحة . وهى شركة كان وجودها ضرورياً بالنسبة لأن بلادنا يهوى إليها أجناس مختلفة من جميع بلاد الدنيا . فكان حقيقاً بنا أن نؤسس هذه الشركة لنُتِمَّ بها حَلَقَةً هامة هى حلقة النقل . ولنسهِّل أيضاً سياحة المصريين إلى أوربا وغيرها . ولتكون هذه الشركة همزة وصل بين المسافرين وبين شركات النقل المصرية .

وقد وفقنا لتأسيس هذه الشركة بالاشتراك مع شركة من أقدم شركات السياحة وأقواها فى العالم وهى شركة Cox & King

***

أيها السادة

لعلكم لاحظتم ، ونحن نسرد لكم شركات مصر ، أن هذه الشركات تكوِّن حَلَقَات متصلا بعضها ببعض دون أن يكون تأسيسها اعتباطاً ...

فالمطبعة ، والمكتبة ، والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق — حَلَقَة .

وللقطن حَلَقَةٌ ، تتمثل فى الحلج ، والنقل ، والتصدير ، والتأمين ، والغزل والنسج .

ويتصل بحلقة القطن أيضاً حَلَقَات الحرير والكتان .

ومن النقل تكوَّنت حلقة بين النقل فى النهر ، والنقل فى البحر ، والنقل فى الجو ... كما اتصل بهذه الحَلَقَة مسألةُ السياحة .

ومن اتصالنا بالبحر ، نشأت حَلَقَة أخرى ، هى « حَلَقَة السمك » وما خرج منها من صناعة أزرار الصدف .

ثم الحلقة التى تربط جميع الحلقات ، وتذيع عنها كل ما تهم إذاعته . ونعنى بها حَلَقَةَ السينما والدعاية بها .

ثم إن لهذه الشركات ، التى مرَّ ذكرها ، منتجاتٍ طيبةً ، يصح ، بل

يجب أن تكون فى متناول جميع المصريين وغيرهم . ففكر بعض كبار المصريين فى ذلك ، واتفقت كلمتهم على تأسيس شركة لبيع المصنوعات المصرية .

وقد نجحت هذه الشركة ، بفضله تعالى ، وتوالى إنشاء فروعها بالأقاليم ، مما دل على أن منتجات مصر قد حظيت فى السوق بالاقبال الشديد .

* * *

ولسنا نزعم ، أيها السادة ، أن هذه الشركات التى سردناها من قبل ، هى كل ما تحتاج اليه البلاد . كلا . إن بلادنا لا تزال بكراً لكل عمل . وميداناً فسيحاً لكل مشروع . وقد فصّلنا ذلك فى تقرير طويل مطبوع قدمناه إلى وزارة المالية منذ بضع سنين . وهو ، بلا فخر ، عصارة أفكار ونتيجة دراسات طويلة ، نعتقد أننا أدينا به بعض الواجب باسم « بنك مصر » نحو بلادنا العزيزة .

والآن ، اسمحوا لنا أن نوجه لحضراتكم بسؤال يتردد فى خاطرنا باستمرار ، بل ونحسب أيضاً أنه يتردد كذلك فى خاطركم جميعاً ، وهو :—

إذا لم يكن فى البلد « بنك مصر » فمن كان يؤسس هذه الشركات ؟

وأين كانت تذهب رءوس أموالها وهى آلاف مؤلفة من الجنيهات . . . ؟

وأين كانت تستقر ؟

ومن كان ينتفع بها . . ؟

وكيف كان يتاح للعقول لمواهب المصريين الذين أظهر العمل نبوغهم وكشف عن استعدادهم ، فتولوا مناصب لم يكونوا بالغيها لولا وجود هذه الشركات المصرية الصميمة .

إننا لا نذكر أسماء خشية تعريضها لحسد الحاسدين، ولكننا نؤكد أن كثيرين من شبابنا بزوا الأجانب وأصبحوا فخراً لمصر والمصريين، ويسرنا أن عددهم يزيد على مر الأيام والسنين.

وأين كان يذهب ألوف العمال وجماعاتهم وأنصاف المتعلمين الذين يشتغلون الآن فى شركاتنا

***

لم يكن بعيداً، أيها السادة، لولا بنك مصر، أن تتخذ رءوس أموال هذه الشركات — سيلها خارج بلادنا، سرباً، فيستفيد بها من لا يعطف على مصر، ومن لا يتصل بها بنسب أو سبب... ولكان هؤلاء الألوف من العمال وأنصاف المتعلمين عاطلين يزيدون الخطر الاجتماعى الذى يهدد البلاد

بل إننا لنزعم أن تأسيس هذه الشركات كان حقيقة — كما يقول الناس — عملا صالحاً. فقد كان لها جميعاً أبلغ الأثر فى بث روح الادخار والتوفير فى نفوس الشعب من حيث لا يشعرون.

ودليل ذلك أنه حيثما توجد منتجات شركة من شركات مصر بجانب منتجات مماثلة أخرى — تهبط الأسعار ويحل الرخاء.

ولسنا نزكى منتجات شركاتنا بشىء من الدعاية والترويج، إذ يغنينا عن ذلك كله ماحازته معروضات شركات مصر من الماليات الرفيعة الشأن فى المعارض العامة، سواء داخل القطر أو فى البلاد الأوربية، إعجاباً واستحساناً وتقديراً.

***

وبعد، فبنك مصر وشركات مصر ليست إلا معاهد للتربية الاستقلالية، يكمل فيها الشباب المتعلم علومه بالعمل، والمران عليه، حتى لقد تكونت منهم طائفة صالحة يمكن أن تعد ذخيرة للوطن.

ومن نافلة القول أن نذكر مقدار ما ساهمت به هذه المعاهد فى قص أجنحة العطلة ، على قدر المستطاع ، وافتداء البلاد من شرورها الوبيلة .

وبهذه المناسبة يسرنا كثيراً أن ننوه هنا بما قام به بعض المصريين الذين اقتحموا الميدان ، وثبتوا فيه ، وترسموا خطى البنك وشركاته ، فأسسوا مصانع وبيوتاً تجارية وشركات نغتبط بها ، كما لو كنا نحن أنفسنا الذين أسسناها ، ونرجو لها دوام المزيد والثبات والتقدم والنجاح . . . .

وكل يوم نرى جديداً فى نهضتنا الصناعية والتجارية التى دبّ دبيبها فى نواحى البلاد وأصبح الكل مهتماً بالمساهمة فيها . ومما يدعو للفخار أن فى البلد الآن روحاً قومياً لتشجيع كل ما هو مصرى وتفضيل كل ما هو مصرى .

حتى انقلب الحال وأصبح بعض من لا خلاق لهم يحتمى بالمصرية لبيع سلعه الأجنبية باعتبار أنها مصرية .

وقد اهتمت مصلحة التجارة والصناعة بصالح التجار فاعادت تنظيم الغرف التجارية وأنشأت « السجل التجارى » لفائدة التجار وتمييز أنواع تجاراتهم وليكون مرجعاً محترماً يمكن الرجوع إليه بين البيوتات التجارية . ونحن نرجو من ورائه أن يكثر فى مصر « التاجر » الذى يعرف قيمة الورقة التجارية والذى يحرص كل الحرص على الوفاء ، حرصه على الاعتبار والشرف . بل هناك اهتمام آخر بالحياة الاقتصادية ، فان مصلحة التجارة والصناعة ، التى كانت فى أوائل الحرب لجنة صغيرة ، أوشكت أن ترتقى إلى وزارة وتنتظم فى عِقْد الوزارات المصرية .

ونحن ، فى هذا المقام ، لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يبارك بالتوفيق والسداد كل عمل مصرى برىء يُقصد به تعزيز التجارة المصرية وحماية الصناعة المصرية .

تأثير البنك فى حياة مصر الاجتماعية

سادتى :

نكرر هنا ماسبق أن قلناه وهو أن البنك لايريد أن يحتكر القيام بالمشروعات الصناعية أو غيرها . ويود دائماً أن يظهر بجانبه مصريون يخففون عنه الحمل . ويضطلعون مثله بالمسئولية . وهو على استعداد لأن يمد لهم يد المساعدة بكل مايستطيع . ويكفى البنك فخراً أنه فتح الطريق لكل من يريد أن يسير فيه من المصريين .

كما يكفى البنك فخراً أن وجوده بين سمع المصريين وبصرهم ، ساعد على تغيير بعض الأفكار الشائعة ؛ فمثلا بعد أن كانت الجمهرة من أبناء البلاد يستغلون أموالهم فى ناحية واحدة من نواحى الاستغلال ، وهى شراء الأطيان ، أو يودعون عفواً أموالهم فى بنوك أجنبية تذهب أرباحها فى جيوب الأجانب ، التفت الكثيرون إلى ناحية أخرى فاستغلوا بعض أموالهم فى فى مرافق بلادهم ، وساهموا فى السندات التى رفعت من ثروتهم وأصبحوا يتيهون بها ويفخرون . بل ومنهم الكثيرون ألفوا اقتناء سندات الدين المصرى العام وأوراق الشركات الأجنبية . ووجدوا فى ذلك مصدراً جديداً للايراد والثروة . وزادت هذه الحركة نشاطاً بدخول المجالس الحسبية فى هذا المضمار تثمّر أموال عديمى الأهلية بشراء القراطيس المالية المختلفة وخاصة سندات الدين المصرى العام .

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن ننوّه هنا بملاحظة جديرة بالذكر : وهى أنه لو كان المصريون ، أفراداً وجماعات ، تنبهوا فيما مضى إلى حصر سندات الدين المصرى ، كلها أو معظمها ، بين أيديهم ، لكنا الآن ، حكومةً وشعباً ،

فى غنى عن مشاكل كثيرة . . . !

ونعود فنذكر لكم أن خزائن حفظ الأوراق المالية بالبنك ، تضم بين جدرانها من قراطيس الدين العام وأوراق الشركات والبنوك الأخرى ، سواء لحسابه أو لحساب عملائه من الأفراد والهيئات مايقدر بعشرات الملايين من الجنيهات .

وفى هذا دليل على التقدم والتطور .

وليس ذلك فحسب ، ولكنَّ هناك أثراً لايخفى لبنك مصر وشركات مصر . . فان كثيراً من الناس ، قبل إنشاء بنك مصر ، لم يكونوا ليعرفوا طريق البنوك ولا التعامل معها . بل كانت حدود التعامل مع بعضهم البعض ، حدوداً ضيقة لاتسمح للثقة أن تقوم بدورها المهم ، فكان وجود بنك مصر وشركات مصر ، كافياً لاجتذاب كثير من عملاء البنوك الأخرى اليه ، وكافياً أيضاً لتشجيع غيرهم على الخروج إلى معاملة البنوك .

وفى يقيننا أنه كلما كثر عديد الطبقة التى تعامل البنوك وانتشرت هذه العادة ، عادة التعامل مع البنوك ، بين العامة والخاصة ، انتشرت الثقة بين الأفراد وقام على الثقة ما يقوم عليها من تنظيم سبل الانتاج فى كل نواحى الحياة .

بل إن لبنك مصر وشركات مصر أثراً آخر . فقد دعا الناس مجرد وجود هذه المؤسسات وانتشارها فى أنحاء القطر إلى أن ينظروا للعمل الشريف غير النظرة التى كانوا قد تعودوا أن ينظروا بها اليه من قبل . وهى نظرة الترفع والاشمئزاز ولاسيما إذا كان العمل يدوياً أو آلياً غير أنيق كل الأناقة أو جذاب كل الجاذبية .

ولكن هذا الاعتبار العتيق ، وذاك المقياس المريض ، بدأ استبدالها ، والحمد لله ، بنظر صحيح هو نظر الرجولة إلى كل عمل شريف منتج نافع .

وليس بعيداً أن تعم هذه العقلية الجديدة وأن تعمر كل شىء . كما أنه

ليس بعيداً أن يتأثر بها جانب حيوى كبير من الخلق المصرى فنرى كثيراً من شبابنا المتعلم تعليماً فنياً أو عالياً يتقدم إلى العمل الآلى فى المصانع المصرية، التى ستنتشر تبعاً لحاجات البلاد، فيتزع عن نفسه راضياً، لباسه الأنيق وزينته من الحلى، ويستبدلها عن طيب خاطر برداء العمل والعمال.

إن التطور الذى ستقبل عليه البلاد لا شك فيه. وسيكون لنا من وراته إن شاء الله، رصيدٌ من الأخلاق القويمة والخير الكثير والانتاج الكبير.

ولسنا نحصى لكم كل آثار بنك مصر وشركات مصر فى الحياة الاجتماعية المصرية، ولكنا نشير هنا بوجه خاص إلى ما كان من الأثر الفعلى فى تعويد عامة المصريين على خصلة الاقتصاد فى الانفاق — تلك الخصلة التى يعتبر نقصها ثغرة فسيحة من ثغرات التربية المصرية عامة — ذلك بأن خدمات البنك ومنتجات شركات مصر، تعرض دائماً على المصريين، وغيرهم أيضا، بما يشعرهم بالفعل بأنها أقوى وأنفع وأرخص مما يعرضه المنافسون الآخرون.

ومهما يكن من شىء، فان كل قرش يدخل فى أرباح بنك مصر، أو شركات مصر، إنما يبقى فى البلد، لا يزح إلى الخارج. فاذا تحرك ثانية فحركته بركة للمصريين وفائدة للمصريين.

فضلا عن أن هذه المؤسسات تعتقد، فوق خصائصها المالية والكسبية، أنها مؤسسات وطنية، لا يغرب عن بالها لحظة أن عليها نصيباً فى الاصلاح القومى المنشود.

علاقات بنك مصر بالأجانب

سادتى:

كان همّ بنك مصر، أولا وأخيراً، أن يكون رأس ماله خالصاً

للمصريين وحدهم لكي تكون إدارته مصرية دائماً توجه سياسته لما فيه مصلحة مصر أولا وقبل كل شيء . . .

وفيما عدا ذلك فان بابه ظل مفتوحاً للجميع فهو يخدم المصرى والأجنبي سواء بسواء .

والبنك كما جاء في خطبة افتتاحه سنة ١٩٢٠ — لا يضمر عداء لأحد . فهو بعيد كل البعد عن فكرة الأنانية والتعصب . بل هو استعان في الواقع بخبرة الأجنبي . وأشرك معه بعض الأجانب — الذين يتفقون معنا وغاية مع مصلحة مصر — في بعض شركاته كشركة مصر للطيران . وشركة مصر لعموم التأمينات . وشركة مصر للسياحة . وشركة مصر لتصدير الأقطان .

وليس هناك عيبٌ ، فيما نعتقد ، في الاستعانة بالاخصائيين من الأجانب مادام في الامكان ، دائماً وفي كل وقت ، جعل هذه الاستعانة عند حدودها من الخبرة والارشاد والخدمة الصادقة لمصر أولا وأخيراً .

ونحن نذكر بالفخر أن علاقاتنا مع البنوك الاخرى ومع الأجانب كانت في الداخل والخارج على مايرام . كما كانت كذلك علاقاتنا مع مراسلينا في جميع أنحاء المعمورة وكان ذلك سبباً في تشجيعنا على إنشاء ما يعزز هذه العلاقات ويزيدها وثوقاً ومتانة فاشتركنا في تأسيس بنك مصر — فرنسا في باريس وبنك مصر — سوريا — لبنان في بيروت ودمشق وطرابلس وحمص .

ولا يخفى أن فروعنا سواء كانت في مصر أو فيما وراء البحار ، إنما هي كالسفير بين المصري وأخيه المصري ، وبين المصري وغيره .

وما السفير إلا رسالة طيبة ، ودعاية حسنة ، لو عرف كيف يؤدي عمله السفير !

وبنك مصر نفسه أصبح ، والحمد لله ، رسالة يقرأ فيها الناس معنى

الصدق والحق والثقة . حتى أنه لا تؤلف لجنة ، أو هيئة ، أو مجلس ، فى الحكومة وغيرها ، إلا دُعى إليها أحد رجال مجلس إدارة البنك . وحتى أنه لا يفكر أجنبى أو مصرى فى مشروع مالى أو اقتصادى بمصر إلا خطر له ضرورة الاحاطة برأى بنك مصر فيه ، ثم لا يلبث أن يبادر تواً إلى عرضه عليه .

ولكم أن تفسروا ذلك بما تشاؤون ..

كلمة الختام

سادتى :

قد أطلنا القول ، فعذرة ... !

وفى الحق إن ما سمعتموه الآن هو أقل ما كان يجب أن تسمعوه . ذلك بأن ما فعلناه للبلاد . فى هذه الخمسة عشر عاماً . كان قليلا . فكان الكلام الذى سمعتموه عنه ، أيضاً ، قليلا ... !

***

إن الناس هنا وهناك ، تنسب نجاح البنك إلى أسباب كثيرة :

فمنهم من ينسب ذلك إلى قوة الشخصيات التى تديره .

ومنهم من يَعْزُو ذلك للعاطفة .

ونحن ، هنا ، لا نذيع سراً ، إذا قلنا لكم إن سبب نجاح بنك مصر هو أولا فى الابتعاد عن زحام السياسة والحزبية ... فهو قد فتح أبوابه لخدمة جميع المصريين ، عامة وخاصة على السواء . وأصبح موضع احترام وثقة كلّ حكومة مصرية تتربع فى دست الحكم ، وصديقاً لكل الأحزاب السياسية المختلفة المبادىء والمشارب .

كما يرجع سر نجاح البنك أيضاً ، وبكل تأكيد ، إلى إخلاص الأسرة (أسرة بنك مصر) التى تسود فيها المودة والولاء ، ويعتنق فيها البر بالرحمة ، ويتعاطف فيها الاتحاد والتضامن والتفانى والوفاء . . .

وابتعاد البنك عن السياسة ، ليس ناتجاً عن عدم اكتراث بمصالح البلد العليا ، فان المصرى الذى لايكترث بمصالح وطنه لم يولد بعد ، ولكنه اتباع للحكمة المأثورة : لكل عمل رجال :

فللسياسة رجال ، وللمال رجال . ومن يخلط بين عمل وعمل ، اختلط عليه الامر ، والتوى عليه القصد ، وأفلت منه سر النجاح !

إن بنك مصر يؤدى رسالته للجميع فى نزاهة وإخلاص . وهو لايرى أمامه ولا يبصر إلا مصريين ، ومصريين فقط ، يحبون مصر قبل كل شىء وفوق كل شىء !

انظروا إلى ما عمله البنك فى بحر هذه الخمسة عشر عاماً . . .

انه فتح ميادين عمل مختلفة للشباب المصرى كانت موصدة فى وجهه وساعد المقاولين المصريين حتى ولجوا باب المنافسة وبزوا فيها وحتى أصبح فى مصر طائفة منهم لم تكن ببالغة ما بلغته لولا وجود بنك مصر .

وأسدى فى أيام الأزمة من المساعدات والخدمات لمواطنيه مما لايمكن أن ينسوه مدى الحياة .

ثم سلوا عملاء البنك عما لاقوه من بنك مصر مدى هذه الخمسة عشر عاماً الماضية ويلاقونه من مساعدات لزراعاتهم وصناعاتهم وتجاراتهم .

سلوهم عن الروح التى عاملهم ويعاملهم بها بنك مصر .

إنها روح عطف ورحمة قبل أن تكون حزماً وشدة .

سلوا كم من صانع لولا بنك مصر لما كان له من وجود .

وكم من تاجر مدين بيقائه إلى بنك مصر ..

وكم من دور غنية عامرة وعائلات كبيرة لولا بنك مصر لأصبحت في أوقات الشدة طعماً للخراب والافلاس .

ثم انظروا كم من البيوت يموج فيها البِشْرُ ورغد العيش بفضل عدد الموظفين والعمال المصريين العاملين في بنك مصر ومؤسساته ؟ .

لقد بدأ بنك مصر كما قلنا في موضع سابق بعشرين موظفاً في سنة ١٩٢٠ وأصبحوا ٦١٦ في نهاية سنة ١٩٣٤ .

وبلغ عدد الموظفين والعمال بشركات مصر في نهاية سنة ١٩٣٤

١١٥٠ موظفاً و ١٦٠٠٠ عامل

لكم أن تسموا بنك مصر « أعجوبة مصر » ...

ومع ذلك ،

فهذه أعمالنا . وهذا ما وعدناكم به . فاحكموا علينا أو لنا بما تريدون .

وما نحن إلا بشر . نخطيء ونصيب . فان أخطأنا ، فلنا من حسن نيتنا شفيع ، وإن أصبنا ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

وحسبنا راحة الضمير ، بل حسبنا هذه الثقة الكبرى التي أوليتمونا إياها ، والتي تشحذ من عزيمتنا ، وتشد من أزرنا ، وتقوى من قلوبنا .

ومثل هذه الثقة ، أعظم جزاء تقدمه الأمة لخدامها العاملين .

ونحن نكرر هنا أيضاً ما سبق ضمنّا به خطبة افتتاح البنك من أننا على استعداد دائماً للتخلي عن العضوية والادارة لكل مصري كفء يتقدم لحمل الأمانة مع حسن النية في كل عمل يأتيه .

***

أيها السادة

لا يفوتنا ، ونحن فى نهاية خطابنا أن نذكر بالخير والثناء جميع مواطنينا الذين شدوا أزرنا وعضدونا ، ورجال الصحافة التى أيدتنا ، وحضرات زملائنا فى مجلس الادارة الذين قضت ظروفهم بحرماننا من زمالتهم القيمة حافظين لهم أحسن ذكرى وأطيب الأثر . وأن نشكر جميع رجال الحكومات التى توالت فى الحكم من يوم قيام بنك مصر — لما أولونا به من ثقة وتعضيد تجلى فيما قدموه لنا من مساعدات قيمة وتعضيد ثمين .

ولا يفوتنا أيضاً أن نثنى الثناء الجم على جهود جميع الموظفين الذين ساعدونا بجدهم فى بناء هذا الصرح القومى وطال بفضل إخلاصهم وتفانيهم ذروة النجاح . ونرجو المولى جل وعلا أن يكونوا جميعاً دائماً عند جميل ظننا بهم وأن يوفقهم بتوفيقه ويرعاهم بعنايته ويهيء لهم من أمرهم رشداً . . .

كما أننا نبتهل الى الله سبحانه وتعالى أن يحقق آمالنا وآمال البلاد فى ظل مولانا الجالس على العرش المفدى ، وأن يقر عين جلالته والأمة جمعاء بولى عهده المحبوب صاحب السمو الملكى « أمير الصعيد » .

***

أيها السادة

إن فى كل عيد مثاراً لذكرى الصحب والأبناء ، وفى هذا العيد الذى نحتفل اليوم به ، لا ننسى أبداً أن نترحم على من فقدناهم من زملائنا أعضاء مجلس الادارة ومن أبنائنا الموظفين الذين استشهدوا فى ظلال البنك والشركات رحمهم الله رحمة واسعة وأجزل لهم جميعاً حسن الثواب .

***

والآن . . .

ليكن هذا اليوم عيداً قومياً يتكرر دائما على أيديكم وأيدى المخلصين من رجالات الأمة .

ولتتواصَ جميعاً بالصبر وبالحق وبالحرص دائما على هذا الهيكل القومى المقدس .

ولْنَجْعَلْهُ للناس آية على أننا ، أمةَ النيل ، أمةٌ تستحق الوجود ، بل وتستحق الخلود .

بارك الله فى جهودكم وجهودنا فى سبيل الوطن .

ولتحى مصر

حضرات السادة

قبل مبارحتكم هذا المكان ، يسرنا أن ندعوكم للانتقال إلى مكان السينما — بعد سماع الخطب التى ستلقى عليكم — حيث تشهدون فلماً سينمائياً يبين لكم مدى الخطوات الواسعة التى خطاها البنك وشركاته فى هذه الخمسة عشر عاماً الماضية . ونرجو أن يحوز رضاكم أجمعين .